ISSN: 1999-5601 (Print) 2663-5836 (online)

Lark Journal

Available online at: https://lark.uowasit.edu.iq

*Corresponding author:
Asst. Lecturer Marwa Abdullah Shugh
University of Wasit / College of Arts
Email:
marwa142@uowasit.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Hayat Jumaa Mohammed
University of Wasit / College of Arts
Email:
Hjumaah@uowasit.edu.iq

Asst. Lecturer Hussein Ali Saad / University of Wasit / College of Arts
Email: Husaad@uowasit.edu.iq

Keywords: Overpopulation - Sustainable Development - Society

ARTICLE INFO

Article history:
Received 4May 2025
Accepted 30May 2025
Available online 1 Jul 2025

Ways to Address Overpopulation and Its Impact on Promoting Sustainable Development in Iraqi Society

Abstract

Overpopulation is one of the major challenges facing Iraqi society, placing significant pressure on resources, infrastructure, and basic services. This research aims to uncover the social and economic repercussions of increasing population density in society and to identify the most prominent characteristics of sustainable development. The research relied on a descriptive and analytical approach to describe and analyze the current situation of population growth in Iraqi society. The research presents a set of recommendations to address overpopulation, including developing population policies, promoting economic development, enhancing education and awareness, and developing urban planning. The research also demonstrates that addressing overpopulation requires comprehensive and diverse strategies aimed at achieving sustainable development

© 2025 LARK, College of Art, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/lark.4602

(سبل مواجهة الاكتظاظ السكاني واثرها في تعزيز التنمية المستدامة في المجتمع العراقي)

م.م مروة عبدالله شغ / جامعة واسط / كلية الاداب
أ.م.د حياة جمعة محمد/ جامعة واسط / كلية الاداب
م.م حسين علي سعد جامعة واسط / كلية الاداب

المستخلص

يُعد الاكتظاظ السكاني من التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع العراقي، حيث يتسبب في ضغط كبير على الموارد والبنية التحتية والخدمات الأساسية. يهدف البحث إلى الكشف عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاكتظاظ السكاني المتزايد في المجتمع والتعرف على ابرز خصائص التنمية المستدامة. واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل الوضع الحالي للزيادة السكانية في المجتمع العراقي ويقدم البحث مجموعة من التوصيات لمواجهة الاكتظاظ السكاني، منها تطوير السياسات السكانية وتعزيز التنمية الاقتصادية و تعزيز التعليم والتوعية و تطوير التخطيط الحضري، كما يُظهر البحث أن مواجهة الاكتظاظ السكاني يتطلب استراتيجيات شاملة ومتنوعة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الاكتظاظ السكاني - التنمية المستدامة- المجتمع

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المقدمة :

يعتبر الاكتظاظ السكاني من اخطر الظواهر التي يواجه المجتمع ، فان لها أثر كبير على مصادر الدول الطبيعية وثرواتها الخاصة، فاكتظاظ السكاني يؤدي إلى الضغط على الموارد وفي حال وجود شحّ في هذه الموارد فإن هذا يؤدي إلى تضرر الدولة وساكنيها بشكل مباشر من خلال عدم قدرة الدولة على توفير المستلزمات الأساسية للمواطنين وعدم قدرة الفرد على الإنتاجية لقلة الفرص ما يسبب التضخم وارتفاع الأسعار وقلة الدخل، وهناك العديد من الدول التي حافظت على مستوى مناسب من تقليل من حدة الاكتظاظ السكاني وذلك بسبب عملية تنظيم النسل ووجود الوعي بأهمية عدم زيادة الاكتظاظ على نحو يضر بالأسر والمجتمع والدولة بشكل عام، وهناك دول أخرى ظهرت فيها نسبة زيادة سكانية فجّة، وأصبح لديها ما يعرف الاكتظاظ السكاني، والذي يقصد به زيادة عدد السكان بشكل كبير في منطقة محددة أضعاف ما تحتمل تلك المنطقة من الضغط على الموارد وفرص العمل .

المبحث الاول

العناصر الاساسية للدراسة

أولا: موضوع البحث :

تعدّ عملية اختيار مشـــكلة الدراســـة من اهم خطوات البحث العلمي ، لأن هذه الخطوة ترتبط بما تليها من خطوات وتؤثر في مسـارات البحث واتجاهاته، لهذا كان لابد من مراعاة الدقة في تحديد مشـكلة الدراسـة من اجل الاستمرار السليم في الخطوات اللاحقة، ومن الواضح ان قضـايا الانعكاسـات الاكتظاظ السـكاني، باتت تحظى باهتمام كبير، ذلك ان هذه القضـــايا الجوهرية تتفاوت في حدّتها على المجتمع العراقي بصـــورة عامة والاســرة العراقية بصــورة خاصــة، ولهذا كان لابد من إجراء الدراســات والبحوث في هذا المجال لتحقيق متطلبات الامن والرفاه الانساني من خلال وضع سياسات سكانية يكون لها تأثيراً واضحاً في النمو والتوزيع والتركيب السـكاني، فضـلاً عن القضـايا الاخرى المرتبطة بالصـحة والتعليم، وتمكين المرأة ، انما الاكتظاظ الســكاني يعد من أهم عوائق التنمية، وتســتنزف الموارد وتغرق الدول في الديون وتجعلها أكثر فقراً، ولكن المشـكلة الحقيقية ليسـت في الزيادة السـكانية فحسـب وإنما إلى سـوء توزيع السـكان، والافتقار إلى التخطيط العلمي الســليم، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت للحد من هذه المشـــكلة إلا أن معدلات الاكتظاظ مازالت مرتفعة في المجتمع .

ثانياَ: اهداف البحث : لا يمكن لدراســة علمية أو بحث علمي أن يصــل الى نتائج حقيقية بطريقة صــحيحة وسليمة من دون أن يحدد مجموعة من الاهداف، واهداف الدراسة الحالة تتمثل في الأتي:

1. التعرف على ابرز خصائص التنمية المستدامة.
2. تشخيص الاسباب والعوامل المؤدية الى الاكتظاظ السكاني المتزايد.
3. الكشف عن الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاكتظاظ السكاني المتزايد في المجتمع .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

ثالثاَ : اهمية البحث :

تتجلى أهمية هذه الدراسة من المتغيرات الأساسية التي انطوت عليها، لأنها تتناول موضوع في غاية الاهمية في الدراسات السكانية، فقضايا زيادة السكان من المسائل المهمة في حركة البناء الاجتماعي من خلال الفعاليات الحيوية المتعلقة بالولادات والوفيات والهجرة، كما ان مستقبل المجتمعات وأمنها واستقرارها يرتبط بدرجة كبيرة بالقضية السكانية، لهذا فإن أي تغيّر او تحوّل يحدث على صعيد السكان، فإنه يتطلب حتما تغييراً في السياسات التنموية بشكل عام، ومن هذا المنطلق فأن اثار الاكتظاظ السكاني في المجتمع تستوجب حيزاً من الاهتمام العلمي والبحثي على أكثر من صعيد .

أولا : المفاهيم والمصطلحات : يعد تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية إحدى الطرائق المنهجية المهمة في تصـــميم البحوث، ومن واجب الباحثة أن تعمل على تحديد المفاهيم التي تســتعملها، وكلما أتســمت بالدقة والوضوح سهل على القراء الذين يتابعون البحث إدراك المعاني والأفكار التي تريد الباحثة التعبير عنها وهي

1. **التنمية : لغة** : نمى ينمى نماء أي زاد وكثر ويُقال نماه الله فيتعدى بغير همزة(منظور، ب،ت،ص852)، ونماه فيتعدى بالتضعيف، وأنميت الشيء ونميته جعلته نامياً(ابادي،2008،ص235) . **اصطلاحا** وتعتبر على تغير الشيء في ذاته أو في موضوعه الى الزيادة أو الارتقاء(الجوهري، ب،ت،ص19) . ولهذا لايزال مفهوم التنمية من أكثر المفاهيم مثاراً للجدل، لأنه لا يوجد تعريف شامل ومتفق عليه بين علماء الاجتماع (المنجد، ص367). وعلى الرغم من أن مصطلح التنمية ليس بالجديد فهو مصطلح قديم ومن أكثر المصطلحات تداولاً، فهو مفهوم يشمل جميع جوانب ومجالات الحياة المختلفة، ويتداخل مفهوم التنمية مع عدد من المفاهيم الأخرى، التي تستخدم في أدبيات التنمية، وتبدو تلك المفاهيم أما مرادفة أو بديلة أو مكملة لبعضها البعض، ومن المفاهيم التي يمكن الإشارة أليها، هي مفاهيم النمو، والتطور والتطوير، والتغير والتغيير، والتحديث والإصلاح، ومن أجل التمييز بين هذهِ المفاهيم ومفهوم التنمية أو فيما بينها أو مع بعضها البعض لابد من معرفة حقيقة مشتركة، وهي أن كافة تلك المصطلحات أو المفاهيم تتضمن عملية (تحول ما) في الظاهرة أو الحالة أو الشيء الذي يقع عليه الفعل، فأنها تشترك سوية في هذه الخاصية ولكنها تتمايز مع بعضها بالأسلوب الذي يتم به الفعل أو تتم به عملية التحول(رشوان،2012،ص24). وكما نجد ان التنمية المستدامة عرفها الكثير من العلماء ومنهم العالم (**هسيلتر**)و(**والت رستو**) **يرون** أن التنمية تكون بتخلي المجتمعات المتخلفة عن السمات التقليدية السائدة فيها، وتبني خصائص السائدة في المجتمعات المتقدمة، بينما (**شوداك**) **يعرفها على** إنها عملية تغيير جذري في المجتمع من نواحي مختلفة اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو غيرها. **وأما (ماير)** أن عملية التنمية تفاعلية تستخدم الدخل الحقيقي للدول خلال فترة زمنية معينة. كما يتفق معه في ذلك (**بولدوين**) مع إضافة أن تحقيق التنمية يتطلب توافر معدلات نمو عالية في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأخرى(مسعود،2011،ص242) . **وعليه فان التنمية** فهي عملية مستمرة ومتصاعدة تعبر عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها ويجب أشراك كل القطاعات المختلفة فيها بوصفها عملية مجتمعية ، بالإضافة إلى أنها عملية واعية، أي ليست عشوائية وإنما محددة الغايات، وأنها ستراتيجية طويلة المدى، وأهداف مرحلية وخطط وبرامج لتحقيق الاستخدام الكفؤ لموارد المجتمع إنتاجا وتوزيعاً (السعيد،1984،ص129).

2. **التنمية المستدامة :** وهي عبارة عن توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأس المال الاجتماعي الذي يستخدم بأكثر درجة ممكنة من العدالة لتلبية حاجات الأجيال الحالية بدون تعريض حاجات الأجيال المستقبلية للخطر(عمر،2008،ص109) . كما تعرف بانها التنمية لا تكتفي بتوليد النمو وحسب، بل توزع عائداته بشكل عادل أيضاً، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدلا من تهميشهم، وتوسع فرصهم ، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم(ناصف،2006،ص32) . ونستدل مما تقدم ان التنمية المستدامة تسعى إلى تلبية حاجات وطموحات الحاضر من دون الإخلال بالقدرة على تلبية حاجات المستقبل، وهذا

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

يتطلب عمل متعدد الأطراف يحترم الأسس الديمقراطية للإنفاق، ولا يقبل بأن الأرض واحدة فحسب، بل إن العالم عالم واحد (محمود،2007،ص24) .

3. **الاكتظاظ :** لغة : اكتظ الشارع بالسكان، واكتظ المكان بالحاضرين يعني امتلأ واشتد امتلاؤه حتى ضاق بهم (جمعة،257،2005). اصطلاحاً : وهو زيادة عدد السكان بمعدلات سريعة التي تسبب نقص في الموارد والطلب على العمل أو يعني عندما لا يكون هناك توازن في النمو بين السكان والموارد (كمونة، 1990،ص86).

4. **الاكتظاظ السكاني :** فهو في الأساس زيادة عدد الافراد المتواجدين في مكان على الإمكانيات الاستيعابية لهذا المكان(اسماعيل،2001،ص67). كما يمكن التمييز بين نوعين من الاكتظاظ وهما : الاكتظاظ السكاني المطلق، والاكتظاظ السكاني النسبي، ويحدث الاكتظاظ السكاني المطلق عندما يبلغ الحد الأقصى من الإنتاج ومع ذلك تبقى مستويات المعيشة منخفضة، أما عن الاكتظاظ النسبي فهو يحدث عندما يكون الإنتاج أقل من القدرة على الايفاء بمتطلبات السكان، وعدم قدرة السكان على زيادة الإنتاج، والاكتظاظ النسبي أكثر شيوعا من الاكتظاظ المطلق(عطوي،2004،ص153). وعليه فان الاكتظاظ السكاني ظاهرة إنسانية لها ابعاد اجتماعية مركبة، بعضها ظاهر وبعضها خاف كما أن بعض أبعادها ايجابي والاخرى سلبي، و كما لا يقتصر الاكتظاظ السكاني على المناطق الحضرية فقط انما يوجد في المناطق الريفية، كما ان أسباب هذا الاكتظاظ هي عوامل طبيعية تتمثل بالفيضانات والجفاف، إلى جانب عوامل أخرى مثل نظام الملكية الزراعية ووجود ايادي عاملة فائضة بسبب الاعتماد على الآلات والمكائن في الزراعة، فضلاً عن ارتفاع الخصوبة في الريف(غدنز،2005،ص57). وهذا يشكل خطر على المناطق الحضرية عن طريق الهجرة من الريف الى المدينة مما يسبب ضغط على الموارد وزيادة اعداد السكان يؤدي الى اكتظاظ السكان على المساكن والعمل والرعاية الصحية (الهادي،2020،ص130). فإذا لم يجد السكان ما يساعدهم على مواجهة هذه الزيادة من أنتاج متنوع ووسائل معيشة تتلاءم مع أعدادهم فإن الأمر ينتهي بانخفاض المعيشة تدريجيا وكثرة المشاكل الاجتماعية(بدوي،1993،ص162) . ونستدل مما تقدم ان الاكتظاظ السكاني يشير الى زيادة عدد الافراد في الوحدة السكنية الواحدة بطريقة تكون لها تأثيرات سلبية على الفرد والجماعة في وقت واحد، لاسيما فيما يتعلق بمسائل الخصوصية وكفاية الموارد .

المبحث الثاني : المنظور التاريخ لتطور مفهوم التنمية المستدامة .

المحور الثالث : انعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاكتظاظ السكاني على التنمية المستدامة .

المحور الثاني : 1. المنظور التاريخ لتطور مفهوم التنمية المستدامة .

فإن التنمية المستدامة تعتبر من المفاهيم حديثة نسبياً تطور من خلال عمليات وديناميات التنمية في العقود الماضية وكانت أول تلك المفاهيم هي المتعلقة بتخطيط (التنمية الاقتصادية) على المستوى القومي وظهور

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

منظمات دولية التي دعمت تطور الدول حديثة العهد بالاستقلال ومنها (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة عام 1960)(بدوي احمد،1993،ص162)، ونرى البدايات الاول لظهور المفهوم التنمية المستدامة حين قام (المجلس الاقتصادي والاجتماعي) التابع للأمم المتحدة في دورته (45 عام 1968) باتخاذ قرار أكد فيه الحاجة العاجلة الإجراء مكثف على المستويين الوطني والدولي للحد من المخاطر التي تواجه البيئة الإنسانية لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي سليم (العاني عبداللطيف،2014،ص206)، ثم عقد (عام 1972) مؤتمر (ستوكهولم) في السويد الذي اكد على حماية البيئة البشرية وتحسينها لأنها تعتبر قضية رئيسية تمس رفاهية الشعوب، وكما اكد على ضرورة العمل على تحسين وحماية البيئة البشرية لصالح مواطنيها(الكبابجي صباح،2012،ص29). اما في عام (١٩٨٠) شهد أول ظهور لتناول مفهوم التنمية المستدامة من خلال وثيقة نشرها الاتحاد الدولي لحماية البيئة والمعنوية الاستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة (السامرائي مجيد،2018،ص39)، كما في (أكتوبر1982) أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة عدة قرارات ومنه القرار الذي طالب بأن يشمل التخطيط للتنمية في كل دولة وضع استراتيجيات لحفظ الطبيعة تحقيق تنمية قابلة للاستمرار على أساس التعاون الدولي والعلاقات المتبادلة بين الناس والموارد والذي أكدته في (عام 1987) لجنة مشكلة لهذا الغرض مؤكدة على تحقيق التنمية القابلة للاستمرار دون ضرر بيئي، وكما اقرت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية أول تعريف لمفهوم التنمية المستدامة عام (1987) الذي يعتبر التعريف الأكثر شيوعا للتنمية المستدامة على أنها تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة (مصطفى ياسين،2019،ص6). نجد ان التطور السريع لدمج مفهوم الاستدامة في خطط التنمية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقد اكد هذا البرنامج على امور عديدة ومنها وضع الأهداف الإنمائية للألفية والذي تضمنت على ثمانية أهداف رئيسية تم اعتمادها لتحقيقها خلال الفترة من 2000 - 2015 وشملت هذه الأهداف : 1.القضاء على الفقر المدقع والجوع . 2. تعميم التعليم الابتدائي للجميع . 3.تعزيز المساواة بين الجنسين . 4. تمكين المرأة. 5. تخفيض معدل وفيات الأطفال. 6. تحسين صحة الأم . 7.مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى. 8. السلام والعدل والمؤسسات القوية(زايد احمد،ب،ت،ص263). قبل التطرق للمفهوم بشكل عام يجب علينا ان نتعرف على مفهوم الاستدامة، حيث يعود أصل الاستدامة إلى علم الايكولوجية ، حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تعرضت إلى تغيرات هيكلية ادت إلى حدوث تغيير في خصائصها وعناصرها وعلاقاتها ببعضها البعض، اما في المفهوم التنموي استعمل مصطلح الاستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الايكولوجية ، كما تشير إلى العمليات والطرق العديدة لتحقيق ذلك مثل (الغابات المستدامة الزراعة، المستدامة الإنتاج، والاستهلاك المستدام، الحكومة الناشطة، ونقل التكنولوجيا، التعليم والتدريب)(الغباري محمد،2011،ص17). مما اصبح

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم المهمة في الوقت الحالي، لان الاستدامة هي نموذج للتفكير في المستقبل الذي يحدد الاعتبارات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في إطار السعي لتحسين جودة الحياة، والتي يمكن تتيح إمكانية التفاعل الزمني غير المحدود بين المجتمع والنظم الإيكولوجية وأنظمة المعيشة الأخرى دون إفقار الموارد الرئيسية، لان هي تنمية طويلة المدى لأنها تأخذ بعين الاعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض التي تسعى إلى حمايتها، كما يعتمد على تنسيق الجوانب السلبية لاستخدام الموارد وتشجيع الاستثمارات عن طريق تحقيق الأبعاد الاقتصادية في تناغم داخل النظام البيئي، وبالتالي هي محصلة للتفاعل مع حركة المجتمع والتي تعمل على تغيرات كمية ونوعية حياة الناس في حقبة زمنية معينة(المعاطي علي،2012،ص14). وان عملية التنمية اصبحت لها أهداف وموضوعات، وبرامج تدعو لحماية الخيارات الانسانية للمستقبل والاجيال الحاضرة وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب للذهاب إلى ذلك الحرية السياسية والتمتع الذهاب إلى الإنسان يذهب إلى الذات، فالتنمية المستدامة تتجاوز المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الأساسية والموارد البشرية .

2. اهداف التنمية المستدامة :

1. استخدام الأمثل للموارد الاستهلاك المفرط ومن خلال نتاج المجتمع الصناعي الجديد، لأن تدهور البيئي يؤدي الى اقتصاد مهيمن ومستنفذ للموارد غير المتجددة، لذلك تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد خاصة بقدرتها على البقاء(الساعدي،2008،ص28).

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

2. التغيير المستمر والمناسب لاحتياجات المجتمع بما يسمح بتحقيق التوازن، الذي يؤدي الى تنمية الاقتصادية والسيطرة على جميع المشاكل البيئية والعمل على تطوير الحلول المناسبة.

3. ربط التكنولوجيا بأهداف المجتمع من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة في تتحقق الأهداف المطلوبة التي تخدم المجتمع وهي (توعية السكان المحليين بهذه الأهمية، كيفية استخدامها لتحقيق الحياة دون أن ينتج أي ضرر آثار سلبية).

4. ضرورة تحسين حياة السكان المحليين في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والروحية ، عن طريق التركيز على الجوانب النوعية بدلا من الجوانب الكمية بشكل مقبول وعادل.

5. ضرورة حماية البيئة الطبيعية من أجل الانسجام والتكامل، واعتماد استراتيجيات جديدة تركز على تبني آليات مستدامة وإعداد سياسات وطنية لتبني وخلق بيئة ابتكارية، والتركيز على تعزيز وتطوير البحث العلمي والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي عنصر أساسي للنجاح التنمية المستدامة .

6. ضـــرورة زيادة وعي الســكان بالمشــكلات البيئية من خلال تنمية شــعور الأفراد بالمســؤولية تجاه المشـكلات البيئية وحثهم على المشـاركة الفعالة في إيجاد الحلول المناسـبة لها من خلال مشـاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم برامج التنمية المستدامة(الجوهري،2010،ص378).

1. خصائص التنمية المستدامة :

- تقوم على أساس تلبية متطلبات المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم .
- انها بعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصـوصـية الحضـارية للمجتمعات (عبدالحسين،2015،ص24).
- تختلف التنمية في كونها أشـــد تدخلا وأكثر تعقيدا وخاصـــة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية بالإضافة إلى أن لها بعدا روحيا وثقافيا يرتبط بالإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات .
- تقوم على اساس تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- تؤكد على فكرة العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب و الاهتمام بدور المجتمع المدني والمنظمات وجميع فئات المجتمع وخاصـة النسـاء والأطفال في الأنشـطة التنموية بما يسـهم في رفع مسـتوى المعيشـي (نوري،2019،ص248).
- ضـرورة الاهتمام بالموارد سـواء كانت بشـرية أو بيئية أو مجتمعية وتعمل جاهدة من خلال أنشـطتها على التوعية بالمحافظة عليها واسـتثمارها خاصـة في ارتباطها بالتنمية البشـرية حيث أن اسـتمرار التنمية يتوقف على قرارات الإنسان لذا فإن العمل على تمكين البشر وتعليمهم وتنظيمهم هو عليها الأولى.
- أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير امكانيات الحاضـــر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة.

المحور الثاني : انعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للاكتظاظ السكاني على التنمية المستدامة .

ان زيادة الاكتظاظ السكاني ادت الى عبء حقيقي على التنمية عندما لا يكون هناك استغلال حقيقي للموارد المتاحة بما فيها قوة العمل بصـورة منطقية وصـحيحة (سالم،2012،ص48) . وبهذا يكون الاكتظاظ عاملاً ذا تأثير ســلبي في المســيرة التنموية إذا لم تتمكن الدولة من اســتيعاب هذه الزيادة وتأمين احتياجات افراد المجتمع لمشـــاركتهم في دفع عجلة التنموية للأمام. ونلاحظ ان المشـــكلات التي يعاني منها المجتمع العراقي لم تكن وليدة اليوم بل هي نتاج عملية تراكمية طويلة، إذ شـهدت تأثيرها خلال مدة حكم النظام السابق بعد أن مارست العوامل السياسية أثرها في حركة الاقتصـاد، فاغلب المشـكلات الاقتصـادية كانت بسـبب سـوء التصـرف في الموارد الاقتصـــادية وغياب العقلانية في تخصـــيص الموارد على وفق المنطق الاقتصـــادي، وحصـــيلة تلكم المشـكلات كانت تشوه العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي، واختلال التوازنات المالية والنقدية، وقد أدت

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الظروف والازمات المتلاحقة التي عصـــفت بالمجتمع خلال العقود الثلاثة الاخيرة الى احداث تغييرات في مسار العملية التنموية، وانعكست اثاره على جميع شرائح المجتمع العراقي، وان زيادة الاكتظاظ فكان السبب الاساسي هو عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في المجتمع (اللطيف،2020،ص144). ولا يقتصر الامر بمواجهة الخلل الديموغرافي في تقليل نسبة زيادة الاكتظاظ، انما هناك مشكلات مرتبطة بالسكان تمثل تحدياً للسياسات الاقتصادية والتنموية، وأهمها التوزيع العمري للسكان، وذلك حسب ما اشارت اليه وزارة التخطيط العراقية بأن فئة النشطين اقتصادياً، وهم في سن العمل من (64-15) سنة، كانت هي الفئات العمرية العليا، إذ بلغت (56,5%) من مجموع السكان، تلتها فئة صغار السن بعمر (صفر - 14 سنة) التي شكلت (404) من مجموع سكان العراق، فيما كانت نسبة سكان كبار السن (65) سنة فما فوق، هي الأقل بين الفئات العمرية، إذ سجلت ما نسبته (3،1%) فقط، ونلاحظ ان بيان الوزارة يبين لنا ان النسبة العليا هي من الفئة النشطة، إلا أن القول إن فئة صغار السن تمثل (40%)، يقابلها (396) من كبار السن، وهذا يدل ان العراق أمام مشكلة عمرية تتمثل في زيادة الازمات، والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية، إذ يستنفذ الأطفال بهذا السن مستويات عالية من الموارد في مجالي الصحة والتعليم، في وقت هم غير منتجين على الصعيد الاقتصادي (شغيث،مروة،2024،ص497). ولذا فإن التركيبية العمرية للسكان هي معوق آخر أمام التقدم التنموي، إذ ما يقارب نصف تعداد السكان هم بحاجة إلى معيل، على حين في الدول المتقدمة لا يمكن أن تتجاوز الفئة العمرية غير المنتجة. إذن التنمية عملية شاملة ومستمرة ذات تأثير على السلوك الاجتماعي والفردي للسكان، فالعلاقة بين السكان والتنمية تعد من اكثر العلاقات اشكالية في المجتمعات المعاصرة، ومن هنا ظهرت أهمية التركيز على الجوانب الديموغرافية للسكان ودمجها مع الجوانب التنموية، لأن السكان فضلاً عن كونهم صانعي التنمية والمسؤولين عن إنجاحها، فإن أعداد السكان وتركيبهم النوعي تشكل عوامل مؤثرة في التنمية .

في ضوء ما تقدم يمكن القول ان الاكتظاظ السكاني من المشكلات التي تواجه المجتمع العراقي حاضراً ومستقبلاً إذا استمر معدل النمو الحالي للسكان بنفس الوتيرة لأن زيادة الاكتظاظ تعد أساساً للعديد من العوائق للمجتمع العراقي سواء أكان مرتبطاً بالإنتاج أو بالاستهلاك أو الخدمات ويعود الاهتمام بمعدلات النمو السكاني لأنها ترتبط بمعدلات التنمية لاسيما إن العنصر الأساسي في تحريك عجلة التنمية وحصاد مردود عائدها هو العنصر البشري .

-. اثار الاكتظاظ السكاني على التنمية والتنمية المستدامة كالاتي :

أولاً: أثر الاكتظاظ السكاني على سوق العمل: ان زيادة الاكتظاظ يؤدي الى كثرة الطلب في زيادة الإنتاج وإذا لم يتناسب مع الموارد المتاحة يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة وانخفاض من مستوى الأجور، ومن ثمّ تدني المستوى ألتأهيلي لقوة العمل المستقبلية بسبب تأثير انخفاض الأجور على التركيب التعليمي للسكان .

ثانياَ: أثر الاكتظاظ السكاني على الادخار والاستثمار: ان زيادة الاكتظاظ السكاني ادى الى انخفاض الادخار والاستثمار، ومن ثمّ انخفاض معدل النمو الاقتصادي والدخل الفردي ومن جهة زيادة معدلات الخصوبة والمواليد، اذ أن التزايد الاكتظاظ اثر سلباَ في عملية خلق العوائق في تنفيذ لعملية التنمية، فارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع عدد المواليد في المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض نصيب الفرد الواحد مما يضعف مقدرة الأسر والأفراد على الادخار، الى جانب انخفاض مستوى دخل الأسرة بالمقارنة مع عدد أفرادها يجعلها لا تفي باحتياجات أعضائها من المادة الاستهلاكية الأساسية، ويمنعهم من أي مدخرات وهذه الاوضاع تزيد من حالات الفقر والحرمان والأمية والامراض وانخفاض المستوى المعيشي لغالبية السكان، وكما انخفاض الانفاق الحكومي نتيجة اعداد السكانية الكثيرة ادى الى خفض الانفاق على خدمات الصحة العامة والصحة الانجابية والتعليم وشيوع البطالة بين فئات الشباب والنساء، وكل ذلك يجعل الاقتصاد العراقي يعاني من ضعف وعدم استقرار في حجم الادخار وحجم الاستثمار أيضاً والنتيجة ستضعف من قدرة المجتمع على المشاريع الاستثمارية والتي ستعرقل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية (عيتابي،203،ص53).

نستنتج مما تقدم ان **ثالثاً أثر الاكتظاظ السكاني على الاستهلاك**: ان زيادة معدلات السكان تؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي على السلع مقابل محدودية الدخل وزيادة الحاجات مما يسبب ضغوطاً على المسيرة التنموية للمجتمع .

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

الاكتظاظ السكاني يعتبر عائق اساسي في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ، فان زيادة اعداد السكان ادت الى عدم التوازن بين عدد السكان والموارد والخدمات، لان معدلات تنمية لا تتماشى مع معدلات الزيادة السكانية وانخفاض مستوى المعيشة، ومن جهة اخرى نجد ان المشكلة الاكتظاظ لا يوجد لها قانون عام ولا تأخذ المعنى نفسه والنتائج نفسها في كل المجتمعات وعلى اختلاف المراحل بل لكل مجتمع ولكل مرحلة معطياتها الاقتصادية، التي هي تحدد طبيعة هذه المشكلة السكانية .

سبل مواجهة المشكلات الاكتظاظ ويمكن تحديدها كما يأتي :

1. ضرورة التأكيد على تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتلبية احتياجات افراد المجتمع.
2. ضرورة توجيه العمل الاجتماعي في لمعالجة الاكتظاظ السكاني في المجتمع وتوجيه الخطط والبرامج والمشروعات التنموية تجاه تحقيق الأهداف المجتمعية لنقل المجتمع من صورة إلى أخرى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراده من خلال تعاون وتنسيق الجهود المختلفة لتحقيق الأهداف (محمد،2017،ص10).
3. تعزيز الإصلاح الاجتماعي وتحقيق المساواة والعدالة في توزيع الموارد والخدمات بين الأفراد والأسر الجماعات بمختلف أنواعها.
4. تزويد الأفراد والفئات الأكثر احتياجا بالخدمات اللازمة لمقابلة حاجاتهم المتزايدة.

التوصيات :

أ.ضـــرورة العمل على تفعيل دور برامج التوعوية للتنمية المســـتدامة التي تعمل على تحســـين جودة التعليم والصحة العامة، و التوعية بمدي خطورة الاكتظاظ السكاني على افراد المجتمع.

ب.ضـرورة العمل على انشـاء مجمعات سـكانية للحد من الاكتظاظ السـكاني في بعض المناطق وخاصـة في واسط ومن اممكن توزيعها على الموظفين بأسعار مناسبة يتم استقطاعها من الراتب .

ج.ضـــرورة تعزيز القوانين وتفعيلها من اجل الاســـراع بإجراء التعداد العام للســـكان، لكونه يعد خطوة مهمة للربط بين المتغيرات الديموغرافية وتعزيز الدور التنموي والاسراع.

د.ضرورة اعتماد سياسة سكنية رشيدة تؤمن درجة عالية من التوازن الاقتصـادي وتوفير الاراضي السكنية لأصحاب الدخول الضعيفة بأسعار ميسورة لتقليل الاكتظاظ السكاني في المناطق ذات التضخم العشوائي.

ه.ضـرورة قيام وسـائل الاعلام بتسـليط الضـوء على الانعكاسـات الاكتظاظ السـكاني واثارها على المجتمع والتوعية بخطورة المشكلة السكانية على افراد المجتمع عن طريق وسائل الاعلام المختلفة.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

المقرحات :

1. تقترح الباحثة تكثيف الدراســـات والبحوث الخاصـــة بالدراســـات الســـكانية والتحديات المســـتقبلية للاتجاهات الديموغرافية في العراق.
2. تقترح الباحثة ضـــرورة قيام باحثين ومتخصـــصـــين اخرين بدراســـة التحول الديموغرافي والتمكين الاقتصادي في العراق.
3. تقترح الباحثة القيام على الباحثين بدراســـة دور الســـياســـة الاجتماعية في الإســـراع من الفرصـــة الديموغرافية في العراق.

المصادر :

1. ابن منظور، لسـان العرب المحيط، مج2، قدم له: عبد الله العليلي، اعداد وتصـنيف: يوسـف خياط، دار لسـان العرب، بيروت، ب .ت، ص852.
2. مجد الدين محمد ابن يعقوب الفيروز ابادي، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة،2008، ص235.
3. د. عبد الهادي الجوهري، قاموس علم الاجتماع، مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة، بدون سنة، ص19.
4. المنجد في اللغة، ط22، بيروت دار المشرق، ص367
5. د. حسين عبد الحميد احمد رشوان، الاسرة والمجتمع، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2012، ص24.

6. احمد طاهر مسعود، المدخل الى علم الاجتماع العام، ط1، دار المنهل، عمان، 2011، ص242.
7. مريبعي السعيد، التغيرات السكانية في الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص129.
8. د. احمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مجلد2، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص109.
9. سعيد ناصف، علم الاجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، 2006، ص32.
10. احمد علي محمود، مقدمة في علم السكان، ط1، مكتب الوطني للبحث والتطوير، بنغازي، 2007، ص24
11. سعد جمعة، المدخل الى علم الاجتماع الحضري، جامعة القاهرة، 2005،ص257 .
12. حيدر عبدالرزاق كمونة، سياسات التحضر في الوطن العربي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1990، ص86
13. د. احمد علي اسماعيل، اسس علم السكان وتصنيفاته الجغرافية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 67.
14. عبدالله عطوي، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية، لبنان، ط1، 2004، ص153.
15. أبي نصر اسماعيل بن حماده الجوهري، الصحاح، دار الحديث، القاهرة،م1، 2009،ص1087 .
16. أنتوني غدنز، علم الاجتماع، ط1، ترجمة وتقديم: د. فايز الصُياغ، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2005، ص57.
17. د. نبيل عبد الهادي، مقدمة في علم الاجتماع التربوي، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص130.
18. احمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت 1993، ص162.
19. عبد اللطيف عبد الحميد العاني، المدخل إلى علم الاجتماع، دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،2014، ص206.
20. نادية صباح الكبابجي، علم الاجتماع الحضري، دار غيداء للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2012، ص29.
21. د. مجيد ملوك السامرائي، الجغرافية وافاق التنمية المستدامة، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2018، ص39.
22. م.م مروةعبدالله ، ا.د فريدة جاسم داره، العوامل المؤثرة في النمو السكاني ، مجلة لارك،العدد(1)2024،52،ص497. https://www.researchgate.net/publication/377061965_alwaml_almwthrt_fy_alnmw_alskany
23. عدنان ياسين مصطفى، العوامل السكانية والمتغيرات المجتمعية في العراق الخيارات المدروسة، بحث منشور في ورشة العمل، جامعة بغداد، 2019، ص5-6.
24. د. السيد عبد العاطي السيد، علم الاجتماع الحضري، ج2، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص207.
25. د. احمد زايد، د. محمد سعيد فرح، واخرون، كتابات اجتماعية معاصرة، القاهرة، بدون سنة طبع، ص263
26. د. محمد سلامه محمد غباري، التنمية ورعاية الشباب، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2011، ص17.
27. د. ماهر ابو المعاطي علي، الاتجاهات الحديثة في التنمية الشاملة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2012، ص14.
28. اشواق عبد الحسن الساعدي، الثقافة والتنمية البشرية، بغداد للطباعة والنشر، العراق، 2008، ص28.
29. د. محمد محمود الجوهري، علم الاجتماع التنمية، دار المسيرة، عمان، 2010، ص378.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

30. د. عدنان فرحان عبد الحسين، التنمية المستدامة في العراق الواقع والتحديات، دار الساقي للنشر، بيروت، 2015، ص24.
31. د. اسراء علاء الدين نوري، واقع التنمية المستدامة في العراق المعوقات والتحديات واستراتيجيات التطوير، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، جامعة النهرين، العدد الثامن، 2019، ص248.
32. د. علي عبدالهادي سالم، نحو استراتيجية فعالة للتنمية الاقتصادية في العراق، بحث منشور في مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد4، العدد9، 2012، ص48.
33. د. حاكم محسن محمد، تفعيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق بالإدارة الكفؤة للعوائد النفطية، بحث منشور في مجلة اهل البيت، العدد الثالث، 2007، ص86.
34. د. ايمان محمد عبد اللطيف، اثر الزيادة السكانية المتسارعة على التنمية المستدامة في مصر، بحث منشور في مجلة العربية للإدارة، مجلد 40، العدد2، 2020، ص144.
35. د. جميل عيتابي، د. حبيب البدري، تاثير النظريات السياسية للنمو السكاني على متغيرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، مجلة الاكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية، مجلد6، العدد1، 2023، ص53.
36. حمد جاسم محمد، الزيادة السكانية في العراق وعلاقتها بالتنمية، مقالة منشورة في موقع شبكة النبأ المعلوماتية، 2017، www.annabaa.org .

:Sources

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

1. Ibn Manzur, Lisan al-Arab al-Muhit, Vol. 2, introduced by Abdullah al-Alili, edited and compiled by Youssef Khayyat, Dar Lisan al-Arab, Beirut, n.d., p. 852.
2. Majd al-Din Muhammad Ibn Ya'qub al-Fayruzabadi, al-Qamus al-Muhit, Dar al-Hadith, Cairo, 2008, p. 235.
3. Dr. Abdul Hadi al-Jawhari, Dictionary of Sociology, Nahdet al-Sharq Library, Cairo University, no date, p. 19.
4. al-Munjid fi al-Lughah, 22nd ed., Beirut, Dar al-Mashreq, p. 367.
5. Dr. Hussein Abdul Hamid Ahmad Rashwan, Family and Society, Shabab al-Jami'ah Foundation, Alexandria, 2012, p. 24.
6. Ahmad Tahir Masoud, Introduction to General Sociology, 1st ed., Dar al-Manhal, Amman, 2011, p. 242.
7. Marabai Al-Saeed, Demographic Changes in Algeria, National Book Foundation, Algeria, 1984, p. 129.
8. Dr. Ahmed Mukhtar Omar, Dictionary of Contemporary Arabic, Vol. 2, Alam Al-Kutub Publishing and Distribution, Cairo, 2008, p. 109.
9. Saeed Nasif, Urban Sociology: Concepts, Issues, and Problems, National Library and Archives, Cairo, 2006, p. 32.

.10Ahmed Ali Mahmoud, Introduction to Demography, 1st ed., National Office for Research and Development, Benghazi, 2007, p. 24.

.11Saad Juma, Introduction to Urban Sociology, Cairo University, 2005, p. 257.

.12Haider Abdul-Razzaq Kamouna, Urbanization Policies in the Arab World, General Directorate of Cultural Affairs, Baghdad, 1990, p. 86.

.13Dr. Ahmed Ali Ismail, Foundations of Demography and its Geographical Classifications, Dar Al Thaqafa for Publishing and Distribution, Cairo, 2001, p. 67.

.14Abdullah Atwi, Population and Human Development, Dar Al Nahda Al Arabiya, Lebanon, 1st ed., 2004, p. 153.

.15Abu Nasr Ismail bin Hamada Al Jawhari, Al-Sahah, Dar Al Hadith, Cairo, 1st ed., 2009, p. 1087.

.16Anthony Giddens, Sociology, 1st ed., translated and introduced by Dr. Fayez Al-Sayag, Beirut, Arab Organization for Translation, 2005, p. 57.

.17Dr. Nabil Abdel Hadi, Introduction to Educational Sociology, 1st ed., Dar Al Yazouri for Publishing and Distribution, Amman, 2020, p. 130.

.18Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Lebanon Library, Beirut 1993, p. 162.

.19Abdul Latif Abdul Hamid Al-Ani, Introduction to Sociology, Dar Al-Nahda Al-Arabiya for Printing, Publishing, and Distribution, Cairo, 2014, p. 206.

.20Nadia Sabah Al-Kababji, Urban Sociology, Ghaidaa Publishing and Distribution House, Jordan, 1st ed., 2012, p. 29.

.21Dr. Majeed Malook Al-Samarrai, Geography and Prospects for Sustainable Development, Al-Yazouri Publishing and Distribution House, Amman, 1st ed., 2018, p. 39.

.22M.M. Marwa Abdullah, Prof. Dr. Farida Jassim Darah, Factors Affecting Population Growth, Lark Journal, Issue (1) 52, 2024, p. 497.

.23Adnan Yassin Mustafa, Demographic Factors and Societal Variables in Iraq: Informed Options, a research paper published in a workshop, University of Baghdad, 2019, pp. 5-6.

.24Dr. Mr. Abdel-Ati Al-Sayed, Urban Sociology, Vol. 2, 1st ed., Dar Al-Masirah for Publishing and Distribution, Amman, 2011, p. 207.

.25Dr. Ahmed Zayed, Dr. Muhammad Saeed Farah, and others, Contemporary Social Writings, Cairo, no date, p. 263.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

.26Dr. Muhammad Salama Muhammad Ghubari, Development and Youth Care, Modern University Office, Cairo, 2011, p. 17.

.27Dr. Maher Abu Al-Maati Ali, Modern Trends in Comprehensive Development, Modern University Office, Cairo, 2012, p. 14.

.28Ashwaq Abdul-Hassan Al-Saadi, Culture and Human Development, Baghdad for Printing and Publishing, Iraq, 2008, p. 28.

.29Dr. Muhammad Mahmoud Al-Jawhari, Sociology of Development, Dar Al-Masirah, Amman, 2010, p. 378.

.30Dr. Adnan Farhan Abdul Hussein, Sustainable Development in Iraq: Reality and Challenges, Dar Al Saqi Publishing House, Beirut, 2015, p. 24.

.31Dr. Israa Alaa El-Din Nouri, The Reality of Sustainable Development in Iraq: Obstacles, Challenges, and Development Strategies, Journal of the Baghdad College of Economic Sciences, Al-Nahrain University, Issue 8, 2019, p. 248.

.32Dr. Ali Abdul Hadi Salem, Towards an Effective Strategy for Economic Development in Iraq, a study published in the Anbar University Journal of Economic Sciences, Volume 4, Issue 9, 2012, p. 48.

مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية

.33Dr. Hakim Mohsen Muhammad, Activating Economic and Social Development in Iraq Through Efficient Management of Oil Revenues, a study published in Ahl al-Bayt Magazine, Issue 3, 2007, p. 86.

.34Dr. Iman Muhammad Abdul Latif, The Impact of Accelerated Population Growth on Sustainable Development in Egypt, a study published in the Arab Journal of Management, Volume 40, Issue 2, 2020, p. 144.

.35Dr. Jamil Itabi, Dr. Habib Al-Badri, The Impact of Political Theories of Population Growth on Economic and Social Development Variables, Journal of the Academy for Research in Social Sciences, Volume 6, Issue 1, 2023, p. 53.

.36Hamad Jassim Muhammad, Population Growth in Iraq and Its Relationship to Development, an article published on the Al-Nabaa Information Network website, 2017, www.annabaa.org.